



# الوقائع العراقية

## وه قايعى عيراقى



الجريدة الرسمية لجمهورية العراق  
رؤؤنامهى فهرمى كوؤمارى عيراق



• قانون الصحة الحيوانية رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣

• قانون الطب العدلي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٣

• قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨)

لسنة ٢٠١٣

محتويات  
العدد  
٤٢٩٥

العدد ٤٢٩٥ ٢٢ ذو الحجة ١٤٣٤هـ / ٢٨ تشرين الاول ٢٠١٣ م السنة الخامسة والخمسون

ژماره ٤٢٩٥ ٢٢ زو لحة ١٤٣٤ ك / ٢٨ تشرين يه كه م ٢٠١٣ ز سالى په نجاويه نجه مين



## قوانين

بأسم الشعب

رئاسة الجمهورية

قرار رقم (٣١)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (أولاً) من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة (٧٣) من الدستور.

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٣/٩/١٧

إصدار القانون الآتي :

رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٣

قانون الصحة الحيوانية

الفصل الأول

التعريف

المادة ١- يقصد بالتعابير والمصطلحات الآتية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة  
أزواؤها:

أولاً: الوزير: وزير الزراعة.

ثانياً: الوزارة: وزارة الزراعة.

ثالثاً: السلطة الصحية البيطرية: الشركة العامة للبيطرة.

رابعاً: السلطة الادارية: المحافظ او من يخوله.



خامساً: الشهادة الصحية البيطرية: الوثيقة الصادرة عن السلطة الصحية البيطرية.

سادساً: المنفذ الحدودي: المعبر الحدودي الرسمي البري أو البحري أو الجوي المعتمد لإدخال وإخراج الحيوانات أو منتجاتها أو أعلافها أو مخلفاتها.

سابعاً: أجهزة التفتيش البيطري: الأشخاص المخولون من السلطة الصحية البيطرية للقيام بمهام التحقيق والتفتيش وفق أحكام هذا القانون.

ثامناً: الحيوانات: الأبقار والأغنام والماعز والجاموس والخيل والبغال والابل والحمير والخنازير والقطط والكلاب على أنواعها وأجناسها والدواجن والطيور الأليفة والبرية والأسماك والنحل والحيوانات الأخرى التي يحددها الوزير ببيان ينشر في الجريدة الرسمية .

تاسعاً: الجثة: جسم الحيوان الفاقد للحياة ويشمل اللحم والعظام والجلد والاضف والقرون والدم أو احد مكوناته الأخرى والأمعاء وعصارات الغدد والجيلاتين والشعر والريش والصوف والوبر وغيرها من اجزاء الجسم .

عاشراً: الحيوانات الناقلة للعدوى: الحيوانات التي يمكن ان تكون واسطة لنقل المرض ولو لم تصب به.

حادي عشر: الحيوانات المشتبه بها: الحيوانات المستعدة لقبول المرض بسبب تماسها مع الحيوانات المريضة.

ثاني عشر: الحجر الصحي البيطري: الإجراءات الكفيلة لتحقيق المدى الضروري لمنع انتشار الأمراض الوبائية من فرض القيد على الحركة والنقل والتصرف بالحيوانات المصابة ومنتجاتها أو الملامسة لها أو الناقلة للعدوى ويشمل ايضاً الأدوات والأعلاف والفرشة والفضلات.

ثالث عشر: المرض المعدي: المسببات المرضية الفيروسية او الجرثومية او الطفيلية او السموم او الذيفانات الناتجة عنها.



رابع عشر: المرض الوبائي: مرض معدٍ قادر على الانتشار بين مجموعة الحيوانات بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

خامس عشر: المرض المشترك: المرض الذي يصيب الانسان والحيوان معاً او تنتقل من الحيوان الى الانسان او العكس.

سادس عشر: المنتجات والمخلفات الحيوانية: المواد الناتجة عن الحيوانات الحية المصنعة وغير المصنعة.

سابع عشر: العلف: كل ما يقدم للحيوان ويشمل العلف الاخضر والحبوب والتبن والقش بأنواعه وجميع المواد المصنعة او غير المصنعة التي تعطى عادة علفاً للحيوان.

ثامن عشر: الإضافات العلفية: كل ما يضاف الى العلف كمسحوق العظام او السمك والمركبات البروتينية والادوية والمستحضرات الحياتية والفيتامينات والاملاح والعناصر المعدنية.

تاسع عشر: الفرشة: القش او اي مادة أخرى تستعمل عادة فرشاً للحيوانات او تفرش تحتها او حولها.

عشرون: صاحب الحيوان: هو:

أ. اي شخص يدعي عائلية الحيوان او الجثة او الذبيحة او الفرشة او الفضلات او العلف او المواد او المنتجات الحيوانية له منفرداً او بالاشتراك مع غيره او وكيل عن اي شخص ممن ذكر.

ب. الشخص الذي يكون الحيوان تحت إشرافه او مراقبته او يملك حق التصرف فيه او تكون له منفعة في الحيوان بالعيش او البقاء في عقاره او الذي يبقى في عقاره العلف او اللحم او الذبيحة او المواد او المنتجات.



ج. شاغل اي عقار او سائق مركبه او ربان سفينة او قائد اية طائرة قد يوجد فيها الحيوان او الجثة او الذبيحة او اللحم او الفرشة او الفضلات او العلف او المواد او المنتجات الحيوانية مالم يثبت خلاف ذلك.

د. الشخص الذي يكون من حقه بيع الحيوان قبل ذبحه مباشرة.

حادي وعشرون: المجزرة: المكان المخصص لذبح وسلخ الحيوانات المعدة للاستهلاك البشري.

ثاني وعشرون: المستحضرات البيولوجية: الأمصال الحيوية والعتر الجرثومية المستخدمة لإغراض التحصين والتشخيص المختبري والاطباء الزراعية النسيجية.

ثالث وعشرون: الصيدلية البيطرية: محل بيع الادوية واللقاحات والاضافات العلفية والمستحضرات البيولوجية واللوازم والمعدات الجراحية البيطرية والمبيدات التي تستخدم لمكافحة الطفيليات والحشرات الخارجية على الحيوانات.

رابع وعشرون: المستودع البيطري: المكان المخصص لخصن الادوية واللقاحات والاضافات العلفية والمستحضرات البيولوجية واللوازم والمعدات الجراحية البيطرية والمبيدات التي تستخدم لمكافحة الطفيليات والحشرات الخارجية على الحيوانات واستيرادها وبيعها بالجملة.

خامس وعشرون: المحجر البيطري: المكان الذي يستخدم للحجر الصحي البيطري في المنافذ الحدودية.

سادس وعشرون: نقطة الاستفسار الوطنية: الجهة الرسمية التي تتولى الاجابة عن الاستفسارات وإرسال وتلقي المعلومات الدولية من منظمة التجارة العالمية.

سابع وعشرون: نقطة الاستفسار الداخلية: الجهة المخولة رسميا من وزارة الزراعة في رفع التقارير والإجابة عن الاستفسارات الدولية وتلقي ملاحظاتها على مشاريع



القوانين العراقية ذوات العلاقة بالصحة الحيوانية بالتنسيق مع نقطة الاستفسار الوطنية.

## الفصل الثاني

### الاهداف والوسائل

المادة ٢- يهدف هذا القانون إلى ماياتي:

أولاً: الحفاظ على صحة وسلامة الثروة الحيوانية.

ثانياً: تنمية الثروة الحيوانية والارتقاء بمستوى إنتاجها.

ثالثاً: الحفاظ على سلامة الأغذية ذوات المصدر الحيواني.

رابعاً: توفير غذاء حيواني سليم للإنسان خال من مسببات المرضية.

خامساً: تشجيع المستثمرين في قطاع تربية الثروة الحيوانية دعماً للاقتصاد الوطني.

سادساً: جعل الثروة الحيوانية في العراق أحد روافد الدخل الوطني والأمن الغذائي.

المادة ٣- يسعى القانون إلى تحقيق اهدافه بالوسائل الآتية:

أولاً: وضع الخطط والبرامج لمكافحة الامراض والايوبئة.

ثانياً: اعتماد مبدأ التعويض دعماً لمربي الحيوانات والمنتجين لها.

ثالثاً: السيطرة على الامراض المشتركة التي تؤثر على صحة الانسان واقتصاده واستئصالها.



رابعاً: توفير الارضية المناسبة الخالية من الامراض البوائية التي تلحق خسائر فادحة في الثروة الحيوانية.

خامساً: ضبط عمل المجازر والانشطة ذوات العلاقة بالثروة الحيوانية وتوجيهها بالاتجاه الذي يدعم سلامة الاغذية ذوات المصدر الحيواني.

سادساً: تنظيم علاقة القطاع الصحي البيطري الخاص مع السلطة الصحية البيطرية وايجاد ارضية مشتركة بينهما.

سابعاً: رفع وعي وثقافة المربين والمواطنين بأهمية الثروة الحيوانية والتنبيه الى مخاطر الأمراض ومعالجتها وتفاديها او تقليص آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني والصحة العامة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

ثامناً: التعاون والتنسيق بين الوزارات والجهات ذوات العلاقة بالصحة العامة من اجل الحفاظ على صحة المواطن وتوفير الأمن الغذائي وتنمية الثروة الحيوانية.

تاسعاً: السعي إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في تنمية الثروة الحيوانية.

### الفصل الثالث

#### الضوابط الصحية البيطرية في المنافذ الحدودية

المادة ٤- يكون مرور جميع أنواع الحيوانات ومنتجاتها والاعلاف والإضافات العلفية من وإلى العراق عبر المنافذ الحدودية الرسمية التي يحددها الوزير بالتنسيق مع وزارة المالية ببيان ينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٥- تلتزم السلطة الصحية البيطرية بالتأكد من سلامة وخلو الحيوانات ومنتجاتها واعلافها المستوردة من الأمراض البوائية والمعدلات الوراثية وتوافقها مع



المواصفات القياسية العراقية المعمول بها قبل السماح بإدخالها من خلال ماياتي:-

أولاً: الموافقة مسبقاً على المنشأ الذي سيتم الاستيراد منه على أن يكون خالياً من الأمراض الوبائية وإستيفاء اجور الفحص والحجر الصحي التي تحدد بموجب تعليمات يصدرها الوزير.

ثانياً: أن تكون الحيوانات المستوردة ومنتجاتها او مخلفاتها مصحوبة بشهادة صحية بيطرية تثبت سلامتها من الأمراض تقدم إلى الطبيب البيطري في المحجر البيطري حال وصولها وقبل تفريغها.

ثالثاً: أن تكون الشهادة الصحية البيطرية المنصوص عليها في البند(ثانياً) من هذه المادة صادرة عن طبيب بيطري حكومي مختص وعليها ختم دولة المنشأ يؤكد خلوها من الامراض الوبائية.

رابعاً: أن يدرج في الشهادة أسم المرسل منه والمرسل إليه وبيان بعدد الحيوانات أو منتجاتها ومواصفاتها وجهة إنتاجها وميناء تصديرها.

خامساً: ان توضع الحيوانات او منتجاتها تحت الحجر الصحي البيطري مدة مناسبة للتأكد من سلامتها من الامراض.

سادساً: ان يتحمل اصحاب الحيوانات ومنتجاتها نفقاتها طيلة مدة الحجر الصحي البيطري.

سابعاً: أن تخضع للرقابة الصحية البيطرية حركة حيوانات العشائر الرحل ومنتجاتها التي تعبر الحدود طلباً للكلاً.

المادة ٦- تتولى السلطة الصحية البيطرية تنفيذاً للحكم القضائي المتضمن مصادرة الحيوانات او منتجاتها او الأعلاف او أية مخلفات او إضافات علفية اذا ثبت إن





دخولها الى العراق من غير المنافذ الحدودية الرسمية المحددة، إتخاذ الإجراءات الصحية البيطرية الاتية:

أولاً: معاينة الحيوانات او منتجاتها من اقرب سلطة صحية بيطرية محلية ويطبق في شأنها الاجراء المنصوص عليه في البند (خامساً) من المادة (٥) من هذا القانون.

ثانياً: بيع الحيوانات او منتجاتها المعدة للاستهلاك البشري او المخلفات الحيوانية في حال دخولها بطريقة غير قانونية وثبوت سلامتها من الأمراض وتوول المبالغ المتحصلة ايراداً للخزينة العامة وتتلف إذا كانت غير سليمة.

المادة ٧- أولاً: تعد المنظمات الدولية الآتية المرجعية العلمية للمعايير ذوات الصلة بصحة الانسان والحيوان والاعذية والمنتجات والمخلفات الحيوانية والاضافات العلفية:-

أ. منظمة الصحة الحيوانية الدولية (OIE).

ب. منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO).

ج. منظمة الصحة العالمية (WHO).

ثانياً: يتخذ الوزير الإجراءات الضرورية للحفاظ على الثروة الحيوانية معتمداً على الأسس العلمية استثناءً من توصيات المنظمات المنصوص عليها في البند(اولا) من هذه المادة.

المادة ٨- أولاً: يحدد مجلس الوزراء بقرار يصدر عنه نقطة الاستفسار الوطنية.

ثانياً: يحدد الوزير بأمر يصدر عنه تشكيل نقطة الاستفسار الداخلية.



المادة ٩- لا يجوز للدوائر الكمركية في المنافذ الحدودية السماح بإدخال الحيوانات او منتجاتها الى العراق قبل فحصها من الطبيب البيطري في المحجر البيطري في تلك المنافذ.

المادة ١٠- أولاً: تقتل الحيوانات المصابة او المشتبه بأصابتها بأحد الامراض المعدية او الوبائية خلال مدة الحجر الصحي البيطري وبدون تعويض.

ثانياً: يتم التخلص من جثث الحيوانات المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه المادة أما بدفنها او حرقها بمحارق خاصة تنشؤها وزارة الزراعة لهذا الغرض على أن يستوفى من أصحابها نفقات الدفن او الحرق.

#### الفصل الرابع

#### الضوابط الصحية البيطرية المعتمدة داخل العراق

المادة ١١- للسلطة الصحية البيطرية مايتي:-

أولاً: وضع الخطط والتدابير وإتخاذ الإجراءات الضرورية للسيطرة على الأمراض المعدية والوبائية في الحيوانات ومنتجاتها لضمان سلامتها للاستهلاك البشري أو الحيواني.

ثانياً: اخذ العينات والنماذج من الحيوانات ومنتجاتها للفحص المختبري أو الحقل.

المادة ١٢- لايجوز لأية جهة أن تتخذ إجراءات لها علاقة بالحيوانات او منتجاتها او مخلفاتها إلا بعد موافقة السلطة الصحية البيطرية كاستيراد او تصدير او نقل او ترحيل او تحديد المراعي او إنتاج واستيراد الأدوية والمستحضرات البيولوجية او إنتاج السائل المنوي لأغراض التلقيح الاصطناعي او استيراد او



إنتاج الأمصال واللقاحات البيطرية بمختلف أنواعها أو إنشاء مزارع أو مشاريع التربية الجماعية للحيوانات وحدائق الحيوانات أو إنشاء المجازر والمفاقر أو إنشاء أسواق وساحات بيع وشراء الحيوانات أو معامل أو محلات جمع الجلود غير المدبوغة ومعامل تصنيع الأعلاف أو استيراد الأعلاف ذوات المصدر الحيواني أو استخدام الحيوانات في التجارب البيولوجية لإغراض البحث العلمي وكل نشاط له علاقة بالحيوانات ومنتجاتها ومخلفاتها.

المادة ١٣- أولاً: تحدد السلطة الإدارية والجهات المختصة أسواق وساحات بيع وشراء الحيوانات الحية بمختلف أنواعها في كل محافظة مع مراعاة احكام هذا القانون والمحددات البيئية.

ثانياً: تتولى السلطة الصحية البيطرية مهمة الإشراف الصحي والفني على أسواق وساحات بيع وشراء الحيوانات.

#### الفصل الخامس

#### التدابير الصحية للسيطرة على الأمراض المعدية والوبائية

المادة ١٤- يعد أصحاب الحيوانات وسواها والرعاة والجهات المختصة مكلفون بأخبار السلطة الصحية البيطرية أو السلطة الادارية حالاً عند ظهور مرض معد أو وبائي أو الاشتباه به أو موت بين الحيوانات.

المادة ١٥- تعلن السلطة الصحية البيطرية عن المناطق الموبوءة التي تقع داخل منطقة الحجر الصحي البيطري ببيان ينشر في الصحف المحلية وثلاث صحف يومية في الاقل ووسائل الاعلام المتيسرة الاخرى .

المادة ١٦- أولاً: تشكل لجنة في مركز كل محافظة برئاسة رئيس السلطة الإدارية تضم ممثلين عن كل من دائرة البيئة والسلطة الصحية البيطرية ودائرة الصحة ومديرية شرطة المحافظة وممثلين اثنين من مديرية الزراعة



في كل محافظة في حالة انتشار مرض وبائي في إحدى مناطق المحافظة.

ثانياً: تتولى اللجنة المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة ما يأتي:

- أ. اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة وتقديم المساعدات المقتضية لمنع انتشار المرض وفقاً لإحكام هذا القانون.
- ب. تنظيم عملية تسجيل الحيوانات التي تذبح أو تقتل وآلية دفع مبلغ التعويض لأصحابها وفق تعليمات يصدرها الوزير لهذا الغرض.
- ج. الاشراف على عملية ذبح أو قتل الحيوانات وتسجيلها وإعداد محضر بذلك يرفع إلى الوزارة.

ثالثاً: تقوم السلطة الصحية البيطرية بإتخاذ الإجراءات الصحية الضرورية للسيطرة على المرض ومنع انتشاره.

المادة ١٧- تلتزم السلطة الإدارية ونقابة الأطباء البيطريين إخبار السلطة الصحية البيطرية عن كل إصابة بمرض وبائي في الحيوانات وإرسال عدد من عناصر الشرطة إلى المكان الموبوء لتمكينها من وضع الحجر الصحي البيطري وإتخاذ التدابير اللازمة للسيطرة على المرض.

المادة ١٨- أولاً: يمنع إخراج أو إدخال الحيوانات المستعدة لنقل المرض أو الإصابة به أو منتجاتها أو أعلافها أو فضلاتها أو فرشتها من وإلى منطقة الحجر الصحي البيطري المحددة.

ثانياً: يحجر على الحيوانات اومنتجاتها او أعلافها او فضلاتها او فرشتها المهربة من منطقة الحجر الصحي البيطري.

ثالثاً: يمنع اخراج الآليات والمركبات والأدوات من منطقة الحجر الصحي البيطري الا بعد تعقيمها وتطهيرها.



المادة ١٩- للسلطة الصحية البيطرية قتل الحيوانات المصابة بمرض وبائي معدٍ او مشترك او المشتبه باصابتها بالمرض او المستعدة للإصابة به او نقله خارج منطقة الحجر الصحي البيطري للحد من انتشار المرض.

المادة ٢٠- تقدم اجهزة الشرطة او الجيش الدعم اللازم للسلطة الصحية البيطرية من اجل إحكام تطويق منطقة الحجر الصحي البيطري بناء على طلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون.

المادة ٢١- تحرق او تدفن جثث الحيوانات الهالكة او التي تقتل وفضلاتها وأغلافها بالتنسيق مع دوائر البيئة والبلدية في محارق خاصة.

المادة ٢٢- يمنع نقل ومرور الحيوانات ومنتجاتها ومخلفاتها بين المحافظات الا اذا كانت مصحوبة بشهادة صحية بيطرية تؤكد خلوها من الامراض المعدية او الوبائية.

المادة ٢٣- تقوم السلطة الصحية البيطرية بما ياتي:

أولاً: حجز الحيوانات اذا اشتبه بها او ظهرت عليها أي اعراض مرضية حتى وان كانت مصحوبة بشهادة صحية بيطرية.

ثانياً: قتل الحيوانات المصابة بمرض داء الكلب دون تعويض أصحابها ووضع المشتبه بها تحت المراقبة للتأكد من عدم إصابتها بالمرض اذا تعهد أصحابها بتحمل نفقاتها مدة الحجر الصحي البيطري وبخلافه يتم قتلها.

ثالثاً: حقن الابقار والجاموس بمادة (التيوبركولين) او بأجراء اي فحص متخصص لها للكشف عن مرض السل.

رابعاً: وضع خطة للتخلص من الحيوانات المنصوص عليها في البند(ثالثاً) من هذه المادة التي يثبت اصابتها بمرض السل ويقرر مصير لحومها بتعليمات يصدرها الوزير.



المادة ٢٤- تطعم جميع الحيوانات لحمايتها من الامراض المعدية او الوبائية وبخلافه يعاقب الممتنع من اصحابها وفق احكام المادة (٤٢) من هذا القانون.

المادة ٢٥- أولاً: يلتزم أصحاب الكلاب والقطط بما يأتي: -

أ. ربطها بقيد وتحرير اسمائهم وعناوينهم في رباطها وتقوم السلطة الصحية البيطرية بقتل أو حجز السائبة منها التي ليس لها كمام دون تعويض.

ب. تسجيلها لدى السلطة الصحية البيطرية لغرض الحصول على شهادة صحية بيطرية لها تسمح لهم ايواءها داخل منازلهم او محلاتهم.

ج. تلقيحها ضد الأمراض الوبائية والمشاركة.

ثانياً: تحجز الحيوانات المنصوص عليها في البند(اولاً) من هذه المادة التي لاتحمل شهادة صحية بيطرية ويتحمل أصحابها نفقاتها خلال مدة الحجز لحين التأكد من سلامتها من الامراض وبعد انتهاء مدة الحجز تمنح شهادة صحية بيطرية.

المادة ٢٦- أولاً: تشكل لجنة في مركز كل محافظة تتألف من :

أ. المحافظ او من يخوله رئيساً

ب. مدير بلديات بغداد (فيما يخص محافظة بغداد) عضواً

ج. ممثل عن كل من الدوائر الآتية في المحافظة اعضاء

لا تقل وظيفة اي منهم عن مدير

(١) الصحة

(٢) الزراعة

(٣) البيئة

(٤) الشرطة

(٥) امانة بغداد ( فيما يخص محافظة بغداد )



(٦) البلدية

(٧) الشركة العامة للبيطرة في كل محافظة

ثانياً: تتولى اللجان المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة الإشراف على تنفيذ حملات مكافحة الكلاب والحيوانات السائبة.

ثالثاً: تجتمع اللجنة مرة واحدة في الاقل كل شهر.

المادة ٢٧- تتولى الجهات العسكرية مكافحة الكلاب والحيوانات السائبة في حدود معسكراتها بالتنسيق مع الجهة المعنية.

المادة ٢٨- للمحافظ بناءً على اقتراح من اللجنة التعاقد مع مختصين بمكافحة الكلاب والحيوانات السائبة في الطرقات العامة وخارج المنازل والمناطق الريفية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

#### الفصل السادس

#### تربية الحيوانات

المادة ٢٩- أولاً: مع مراعاة احكام المادة (٢٥) يمنع إيواء وتربية الحيوانات داخل المدن ومراكز الاقضية والنواحي.

ثانياً: للوزير استثناء بعض المناطق وبعض الحيوانات من حكم البند (اولاً) من هذه المادة بتعليمات يصدرها لهذا الغرض.

المادة ٣٠- أولاً: تسجل في دوائر السلطة الصحية البيطرية مشاريع التربية الجماعية للحيوانات.

ثانياً: لايجوز فتح أسواق او محلات بيع الحيوانات الحية الا بعد استحصال موافقة السلطة الصحية البيطرية.



ثالثاً: تخضع المشاريع المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة لرقابة وتفتيش اجهزة التفتيش البيطري ولها في سبيل ذلك الاستعانة بتقارير الاطباء البيطريين المسجلين لديها.

المادة - ٣١- تحدد الشروط الفنية والصحية لتربية الحيوانات بتعليمات يصدرها الوزير.

المادة - ٣٢- توجه السلطة الصحية البيطرية انذاراً الى اصحاب المشاريع المنصوص عليها في المادة (٣١) من هذا القانون في حالة مخالفتهم للشروط الفنية والصحية لتربية الحيوانات بازالة المخالفة خلال المدة التي تحددها في الانذار وفي حالة عدم ازالة المخالفة يتم ايقافها او غلقها نهائياً.

المادة - ٣٣- تخضع معامل تصنيع اللحوم ومحلات بيعها والمنتجات الحيوانية المصنعة وغير المصنعة لرقابة وتفتيش اجهزة التفتيش البيطري بالتنسيق مع الجهات الصحية ذوات العلاقة وفي حالة مخالفتها الشروط الصحية البيطرية يتم غلقها وفقاً للقانون ولا يمنع ذلك من فرض العقوبات المقررة قانوناً.

المادة - ٣٤- أولاً: يمنع رمي جثث الحيوانات او منتجاتها او فضلاتها او مخلفاتها في الانهار او مصادر المياه او الطرق او تركها مكشوفة في العراء او في اي مكان يؤثر وجودها على الصحة العامة والبيئة.

ثانياً: تقوم البلدية المختصة برفع جثث الحيوانات من الاماكن المنصوص عليها في البند (اولا) من هذه المادة وتستوفي ضعف كلفة الرفع من المتسبب.

ثالثاً: يتم التخلص من الجثث اما بدفنها او حرقها في مواقع يتم تحديدها بالتنسيق بين السلطة الصحية البيطرية ودوائر البيئة.





الفصل السابع

النشاط الصحي البيطري الخاص

المادة - ٣٥ - أولاً: يمارس الطبيب البيطري المسجل في نقابة الاطباء البيطريين النشاط الصحي البيطري الخاص في صيدلية بيطرية او مختبر او عيادة او مستودع او مصنع او مكتب استشاري مجاز رسمياً من السلطة الصحية البيطرية.

ثانياً: تحدد الشروط الصحية الواجب توفرها في الصيدليات والمختبرات والعيادات والمستودعات والمكاتب الاستشارية البيطرية بتعليمات يصدرها وزير الصحة بالتنسيق مع وزير الزراعة.

ثالثاً: يشترط فيمن يمنح اجازة ممارسة النشاط الصحي البيطري الخاص ان يكون:-

- أ. عراقي الجنسية.
- ب. حاصلاً على شهادة جامعية أولية في الاقل في الطب والجراحة البيطرية من إحدى الكليات المعترف بها.
- ج. اكمل مدة التدرج الطبي البالغة سنة واحدة.
- د. اجتاز بنجاح دورة تدريبية واحدة في الاقل لدى السلطة الصحية البيطرية.
- هـ. له محل بعنوان واضح.

رابعاً: تجدد الاجازة الممنوحة في البند (ثالثاً) من هذه المادة كل سنتين.

خامساً: يجب ان تكون بناية المحل صالحة من ناحية التقويم الهندسي ومستوفية للشروط الفنية الصحية.



سادساً: للطبيب البيطري المجاز تشغيل عدد من الفنيين من ذوي الاختصاص من العراقيين وغير العراقيين في المحل وفقاً للقانون وعليه اشعار السلطة الصحية البيطرية بذلك.

المادة -٣٦- أولاً: يلتزم صاحب الصيدلية البيطرية او المستودع البيطري المشمول باحكام هذا القانون الاحتفاظ بقيود استيراد وشراء وبيع مختلف الأدوية واللقاحات والمستحضرات البيولوجية والسوموم والمبيدات البيطرية المتضمنة أسماء المشتريين لمدة (٢) سنتين لغرض تقديمها للموظف القائم بالتفتيش.

ثانياً: يمنع صاحب المستودع البيطري من بيع المواد المنصوص عليها في البند(اولا) من هذه المادة الا لصاحب صيدلية بيطرية مجازة.

ثالثاً: يمنع بيع السموم البيطرية بأنواعها من الصيدلية البيطرية الا لطبيب بيطري مجاز وينظم لهذا الغرض سجل يتضمن تاريخ البيع ونوع وكمية المادة السمية واسم الطبيب البيطري وعنوانه وتوقيعه.

رابعاً: تحفظ السموم المنصوص عليها في البند(ثالثاً) من هذه المادة في مكان خاص ومحكم داخل المستودع او الصيدلية البيطرية وتوضع عليه علامة تشير الى تلك المواد.

خامساً: يبلغ صاحب الصيدلية او المستودع البيطري السلطة الصحية البيطرية او الشرطة عن أي حالة فقدان او سرقة للسموم البيطرية.

المادة -٣٧- تتولى اجهزة التفتيش البيطري وممثل نقابة الاطباء البيطريين متابعة مدى توافر الشروط المطلوبة في المحلات المشمولة بهذا القانون بصورة دورية.



## الفصل الثامن

### التعويض

المادة ٣٨- يصدر الوزير بياناً ينشر في الجريدة الرسمية يحدد بموجبه ما يأتي:

أولاً: المرض المعدي او الوبائي المشمول بالتعويض بناءً على توصية من السلطة الصحية البيطرية.

ثانياً: القيمة المقدرة للحيوان الذي يذبح او يقتل قبل اصابته بالمرض، ويعتمد في تحديد القيمة جنس الحيوان ونوعه وسلالته وعمره.

المادة ٣٩- يدفع التعويض في احدى الحالات الآتية وفقاً لما يأتي:

أولاً: اذا كان الحيوان مصاباً باحد الأمراض الوبائية او المعدية وتم اتلافه بمحضر رسمي فيدفع لصاحبه نصف قيمته المحددة في البيان المنصوص عليه في المادة (٣٨) من هذا القانون.

ثانياً: اذا كان الحيوان مشتبهاً باصابته بمرض معدٍ او وبائي او مستعد للأصابة واقتضت الضرورة ذبحه او قتله فتدفع قيمته قبل ذبحه او قتله مباشرة على ان لا تزيد على قيمته المحددة في البيان المنصوص عليه في المادة (٣٨) من هذا القانون.

المادة ٤٠- لا تدفع قيمة الحيوان المنصوص عليها في المادة (٣٩) من هذا القانون في احدى الحالات الآتية:

أولاً: عند مخالفة صاحب الحيوان احكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات الصادرة بموجبه.

ثانياً: اذا كان الحيوان مصاباً بمرض وبائي او معدي حين ادخاله الى العراق.



ثالثاً: اذا اصيب الحيوان بمرض وبائي او معدٍ قبل ان يعاين من الطبيب البيطري في المنفذ الحدودي او اثناء الحجر الصحي البيطري.

رابعاً: اذا كان الحيوان سائباً او برياً.

## الفصل التاسع

### احكام عقابية

المادة ٤١ - أولاً: يعاقب بالحبس مده لاتقل عن (٦) ستة اشهر وبغرامه لاتقل عن (١٠٠٠٠٠٠٠) مليون دينار ولاتزيد على (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من:

أ. أخفى حيواناً مصاباً بأحد الأمراض الوبائية او المعدية المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون.

ب. ادخل او اخرج الحيوانات او منتجاتها من غير المنافذ الحدودية الرسمية المحددة.

ج. اخرج الحيوانات من منطقة الحجر الصحي البيطري او ادخل اليها الحيوانات المستعدة لاستقبال المرض.

د. امتنع عن تلقيح حيواناته ضد أي مرض معدٍ او وبائي تقرره السلطة الصحية البيطرية.

ثانياً: يستتبع الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرات (أ) و (ب) و (ج) من البند (اولاً) من هذه المادة الحكم بمصادرة الحيوانات او الاشياء المضبوطة الاخرى.



المادة ٤٢- يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على (٣) ثلاثة اشهر وبغرامة لاتقل عن (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من:-

اولاً: اخرج منتجات الحيوانات او اعلافها او فضلاتها او فرشتها من منطقة الحجر الصحي البيطري دون مراعاة التدابير الصحية المنصوص عليها في الفصل الخامس من هذا القانون.

ثانياً: القى في النهر او الترعة او المبزل او أي مجرى من مجاري المياه جثة حيوان هالك.

المادة ٤٣- يعاقب صاحب المحل بغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠٠) مليون دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار مع غلق المحل عند عدم توافر الشروط الفنية والصحية فيه او في حالة ارتكابه احدى المخالفتين الاتيتين:-  
أولاً: استيراد او تصنيع او استخدام او بيع او حيازة المواد البيطرية بدون موافقة السلطة الصحية البيطرية.

ثانياً: حيازة او تداول او استخدام الأدوية البيطرية المنتهية الصلاحية.

المادة ٤٤- للسلطة الصحية البيطرية اذار صاحب المحل في حالة ارتكابه مخالفة خلال (١٠) عشرة ايام لإزالة المخالفة من تاريخ التبليغ وعند عدم ازلتها خلال المدة المحددة يعاقب بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠٠) خمسمئة الف دينار ولا تزيد على (١٥٠٠٠٠٠٠) مليون وخمسمئة الف دينار.

المادة ٤٥- للمحكمة ان تحكم بحجز الحيوانات او الاشياء المضبوطة لحين حسم الدعوى ويتحمل صاحبها تكاليف نقلها الى مكان حجزها ونفقات اطعامها خلال مدة الحجز وللمحكمة ان تحكم بمصادرة قسم منها بقدر النفقات



المصروفة عليها عند امتناع صاحبها عن دفع تلك النفقات خلال المدة المعينة في قرار الحجز.

المادة ٤٦- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (٣) ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠٠) مليون دينار و لا تزيد على (٣٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثة ملايين دينار او باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف احكام البند (أولاً) من المادة (٣٠) من هذا القانون.

المادة ٤٧- يمنح المخبر عن أي مخالفة لاحكام هذا القانون مكافأة لا تزيد على (٣٠%) ثلاثين من المئة من قيمة موضوع المخالفة تدفع له من صندوق التعويض عند اكتساب الحكم درجة البتات.

المادة ٤٨- لاتخل احكام هذا القانون بأي عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ أو أي قانون اخر.

المادة ٤٩- تنظر الدعاوى المقامة استنادا الى احكام هذا القانون على وجه الاستعجال.

## الفصل العاشر

### احكام عامة وختامية

المادة ٥٠- يمنع استيراد او تصنيع اللقاحات والمستحضرات البيولوجية البيطرية والأدوية والسموم ومحفزات النمو والهرمونات والمبيدات البيطرية والإضافات العلفية بأنواعها الأبعد الحصول على موافقة السلطة الصحية البيطرية.

المادة ٥١- أولاً: تمنع الجهات الصحية البيطرية غير الحكومية من استخدام او بيع او تداول أو حيازة اللقاحات البيطرية التي تدخل ضمن برامج وخطط التطعيمات الخاصة بالسلطة الصحية البيطرية الا اذا تم تحويلها بذلك.



ثانياً: تعلن السلطة الصحية البيطرية بوسائل الاعلام المتاحة عن اللقاحات المنصوص عليها في البند(اولا) من هذه المادة خلال مدة مناسبة قبل البدء بالبرامج التي تعدها للسيطرة على الأمراض.

المادة ٥٢- تذبج الحيوانات في المجازر بعد فحصها ومعاينتها باشراف من السلطة الصحية البيطرية وفقاً للقانون.

المادة ٥٣- يعتمد المسجل من الأمراض الوبائية والمعدية المدرجة في الجدول الملحق بهذا القانون لدى السلطة الصحية البيطرية في العراق إضافة إلى المثبت من الأمراض الحيوانية في منشورات منظمة الصحة الحيوانية العالمية (OIE).

المادة ٥٤- للوزير بناء على اقتراح من السلطة الصحية البيطرية اعتبار اي من الأمراض مرضاً وبائياً أو معدياً ببيان ينشر في الجريدة الرسمية.

المادة ٥٥- أولاً: لا يعمل بأي نص يتعارض مع احكام هذا القانون .

ثانياً: يلغى قانون أمراض الحيوانات العفنة رقم (٦٨) لسنة ١٩٣٦ وتبقى الأنظمة والتعليمات والبيانات الصادرة بموجبه نافذة بما لا يتعارض وأحكام هذا القانون إلى حين صدور مايحل محلها او يلغيها.

ثالثاً: يلغى قانون مكافحة الكلاب السائبة رقم (٤٨) لسنة ١٩٨٦.

المادة ٥٦- يصدر الوزير تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ٥٧- ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ع. جلال الطالباني

رئيس الجمهورية

د.خضير الخزاعي



### الاسباب الموجبة

لغرض حماية المواطن من الامراض المشتركة وحماية الثروة الحيوانية من الأمراض الوبائية والمعدية التي تهدد انتاجها ولكون الثروة الحيوانية ثروة وطنية مهمة للأمن الغذائي ولضمان غذاء صالح للاستهلاك البشري ولمواكبة التطورات العلمية الحديثة فيما يتعلق بالتحري والمسخ والمراقبة للسيطرة على هذه الامراض واستئصالها ومن اجل توفير الغطاء القانوني المناسب لعمل السلطة الصحية البيطرية بما يضمن قيامها باداء واجباتها الفنية ولكي تكون الاجراءات البيطرية في العراق متناسبة مع المقاييس العالمية والاعلانات التي تصدرها المنظمات الدولية وبما يساعد على تحسين وتطوير التبادل التجاري. شرع هذا القانون





جدول إمراض الحيوانات المعدية والوبائية

الاسم الانكليزي	الاسم العربي	ت
FMD disease	مرض الحمى القلاعية	١
Rinderpest	الطاعون	٢
PPR	طاعون المتجرات الصغيرة	٣
RIFT Valley fever	حمى وادي الرفت	٤
Sheep & Goat Pox	جدري الاغنام والماعز	٥
Avian Influenza	انفلونزا الطيور	٦
HI NI	انفلونزا الخنازير	٧
NEW castle disease	نيوكاسل	٨
Lumpy skin disease	مرض العقد الجلدي	٩
Rabies	داء الكلب	١٠
Brucellosis	مرض الاجهاض الساري	١١
Sallmonilosis	السالمونيلا	١٢
Black leg	الجمرة العرضية	١٣
Equine Influenza	انفلونزا الخيل	١٤
(Tuberculosis) TB	السل	١٥
Strangel	السقاو	١٦
Bluetongue	مرض اللسان الازرق	١٧
African horse sickness	طاعون الخيل الافريقي	١٨
Anthrax	الجمرة الخبيثة	١٩
Vesicular Stomatitis	التهاب الفم الحويصلي	٢٠
Contagious Equine Anemia	انيميا الخيل المعدي	٢١
Glanders	الرعام	٢٢
Trypanosoma evansi	مرض السرى	٢٣
Epizootic Lymphangitis	السراجة	٢٤
Hemorrhagic septicemia	عفونة الدم النزفية	٢٥
Bovine Spongiform encephalopathy	جنون البقر	٢٦
Infectious bronchitis	التهاب القصبات المعدي في الدواجن	٢٧
Distemper	الديستمبر في الكلاب	٢٨
Enterotoxaemia	التسمم المعوي	٢٩
Contagious Pleuropneumonia	الالتهاب الرئوي البلوري في الابقار و الماعز	٣٠
Paratuberculosis	السل الكاذب (مرض جون)	٣١
Dourine	البجل (دورين)	٣٢
Mange	الجرب	٣٣
Black Disease	المرض الاسود	٣٤
Wordscereworm	دودة الذبابة الحلزونية للعالم القديم و الجديد	٣٥
Gumboro	مرض كمبورو	٣٦
Mareks disease	مرض ميرك	٣٧
IB	التهاب القصبات المعدي في الدواجن	٣٨
Spring viraemia of carp	الفيريميا الربيعية في الكارب	٣٩
MCF	الاستسقاء الخبيث	٤٠



بأسم الشعب

رئاسة الجمهورية

قرار رقم (٣٦)

بناء على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند ( أولاً) من المادة ( ٦١ ) والبند ( ثالثاً) من المادة ( ٧٣ ) من الدستور .

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٣

اصدار القانون الاتي:

رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٣

قانون

الطب العدلي

الباب الأول

التأسيس والأهداف

المادة -١- أولاً : تؤسس دائرة تسمى دائرة الطب العدلي يكون مقرها في بغداد ترتبط بوزير الصحة تتمتع بالشخصية المعنوية يمثلها مدير عام دائرة الطب العدلي أو من يخوله .

ثانياً : تؤسس أقساماً للطبابة العدلية في مراكز المحافظات ترتبط إدارياً بدائرة صحة المحافظة ( مكتب المدير العام ) و فنيا بدائرة الطب العدلي في بغداد.

ثالثاً : لوزارة الدفاع فتح طبابات عدلية خاصة بها يرأسها طبيب عدلي وينظم عملها بوصايا يصدرها وزير الدفاع وحسب ضوابط قانون الطب العدلي وتعليماته.



المادة - ٢ - تهدف دائرة الطب العدلي الى تنظيم عمل الطب العدلي في العراق ورفع مستوى كفاءة العاملين فيه وتطوير مهامه لمساعدة العدالة .

المادة - ٣ - تعتمد دائرة الطب العدلي وأقسام الطبابة العدلية في المحافظات لتحقيق أهدافها

ما يأتي :

أولاً - توحيد اسلوب عمل الطبابة العدلية في العراق والاشراف على تنفيذه .

ثانياً - تقديم الخبرة العلمية والفنية للقضاء والجهات التحقيقية المختصة.

ثالثاً - تدريب الملاكات الطبية والصحية والفنية.

رابعاً - إعداد البحوث والدراسات ذات العلاقة بالطب العدلي.

خامساً - إجراء التحليل الإحصائي لوقعات الطب العدلي.

سادساً - المساهمة في التحري عن المفقودين وأعمال المقابر الجماعية

وإجراءات الفحوصات التكميلية.

الباب الثاني

الطبيب العدلي

المادة - ٤ - يعد طبيباً عدلياً :

أولاً - كل طبيب يحمل لقب اختصاص في الطب العدلي.

ثانياً - كل طبيب يجتاز بنجاح دورة تدريبية مكثفة في دائرة الطب العدلي لاتقل مدتها عن

سنة تقويمية واحدة.

ثالثاً - كل طبيب له ممارسة فعلية متواصلة في دائرة الطب العدلي مدة لا تقل عن سنتين

تحت أشرف طبيب عدلي على ان يجتاز بنجاح اختباراً تجريه دائرة الطب العدلي.



المادة - ٥ - أولا - تتولى الطبابة العدلية ما يأتي :

- أ - فحص المصابين لتحديد الاصابة وسببها.
- ب - تشريح الجثث والأشلاء وفحص العظام لتحديد الهوية وبيان سبب الوفاة والإجابة على أسئلة الجهات التحقيقية .
- ج - حضور عملية فتح القبر لاستخراج الجثة لوصفها او تشريحها لبيان سبب الوفاة او اتخاذ اي اجراء اخر يطلبه قاضي التحقيق.
- د - ابداء الرأي الفني في الوقعات الطبية المعروضة امام القضاء.
- هـ - تقدير العمر وتحديد الجنس بناء على طلب محكمة او جهة رسمية مختصة .
- و - اجراء الكشف والمعائنة موقعا عند الاقتضاء.
- ز - فحص الوقائع الناجمة عن الجرائم المخلة بالاخلاق والاداب العامة.
- ح - فحص المواد المنوية والدموية وبيان فصائلها.
- ط - فحص الشعر وبيان منشأه .
- ي - تحليل العينات المختلفة كالمخدرات والسموم ومخلفات اطلاق النار والافرازات الجسمية وغيرها .
- ك - فحص العينات النسيجية للثبوت من طبيعتها وعائديتها بالطرق كافة.
- ل - اجراء فحوصات الحامض النووي .

ثانيا - تنظم الطبابة العدلية تقريرا" طبيا عدليا بكل مهمة تقوم بها بناء على طلب من القضاء او الجهات الرسمية ذات العلاقة ويكون تقريرها سريرا.



المادة - ٦ - للطبيب العدلي الاستعانة بذوي الاختصاص والجهات ذات العلاقة مع بيان ذلك بتقريره .

المادة - ٧ - للمحكمة او لادعاء العام او لذوي العلاقة الاعتراض على التقرير الطبي العدلي امام لجنة الاعتراضات المنصوص عليها في البند ( ثانيا ) من المادة ( ١١ ) من هذا القانون .

المادة - ٨ - تكون التقارير الطبية التي تنظم من غير اطباء العدليين بناء على طلب القضاء خاضعة لاعتراض المحكمة او الادعاء العام او ذوي العلاقة لدى المؤسسات الصحية التي يرتبط بها الطبيب الذي نظم التقرير الطبي .

### الباب الثالث

### تشكيلات الطب العدلي

المادة - ٩ - تتكون تشكيلات الطب العدلي مما يأتي:

أولاً - دائرة الطب العدلي في بغداد وتتألف من:

أ- مجلس دائرة الطب العدلي .

ب- اقسام دائرة الطب العدلي .

ثانياً - اقسام الطبابات العدلية في مراكز المحافظات.

ثالثاً - الطبابات العدلية التابعة لوزارة الدفاع.

المادة - ١٠ - أولاً - يتكون مجلس دائرة الطب العدلي من :

أ - مدير عام دائرة الطب العدلي

رئيساً



ب - ممثل عن الجهات الآتية:

- ١ - وزارة الدفاع يختاره وزير الدفاع من الاطباء العدليين العاملين في وزارة الدفاع  
عضواً
- ٢ - وزارة الداخلية يختاره وزير الداخلية من بين ضباط الشرطة الحفوقيين لا تقل رتبته عن عقيد  
عضواً
- ٣ - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يختاره وزير التعليم العالي والبحث العلمي من بين التدريسيين لمادة الطب العدلي  
عضواً
- ٤ - مجلس القضاء الأعلى يختاره رئيس المجلس من بين قضاة الصنف الثاني  
عضواً
- ٥ - مديري أقسام الطبابة العدلية في المحافظات  
أعضاء
- ٦ - رؤساء أقسام دائرة الطب العدلي في بغداد  
أعضاء
- ٧ - مؤسسة الشهداء يمثلها مدير المركز الوطني لتوثيق جرائم البعث  
عضواً
- ٨ - وزارة حقوق الإنسان يختاره الوزير بدرجة مدير  
عضواً
- ٩ - وزارة العدل يختاره الوزير بدرجة مدير  
عضواً
- ١٠ - وزارة البيئة يختاره الوزير بدرجة مدير  
عضواً
- ١١ - أمانة بغداد يمثلها مدير قسم شؤون المقابر  
عضواً
- ١٢ - طبيبان عدليان يسميهما وزير  
صحة إقليم كردستان  
عضواً



ثانياً - يجتمع مجلس دائرة الطب العدلي مرة واحدة في الأقل كل ثلاثة أشهر بناء على دعوة من رئيسه ويكتمل النصاب بحضور النصف زائد واحد من عدد اعضاء المجلس وتصدر القرارات بأكثرية عدد أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

ثالثاً - للمجلس استضافة من يراه من ذوي الخبرة والاختصاص لحضور اجتماعاته دون ان يكون لهم حق التصويت.

المادة - ١١ - أولاً- يتولى مجلس دائرة الطب العدلي مايتأتي:

- أ - اعداد الخطة السنوية للطبابة العدلية في العراق ومتابعة تنفيذها.
- ب - إعداد مشروع الموازنة السنوية لدائرة الطب العدلي .
- ج - اقتراح المناهج الطبية العدلية للدراسات الأولية والدراسات العليا المتخصصة للأطباء العدليين والاشتراك في تنفيذها .
- د - تنظيم الدورات التدريبية لذوي المهن الطبية والصحية والفنيين في الطبابة العدلية .
- هـ - ترشيح الموظفين للزمالات والاجازات الدراسية ذات العلاقة.
- و- النظر في الأمور التي يحيلها الوزير.

ثانياً - يشكل مجلس دائرة الطب العدلي لجنة من بين أعضائه من ثلاثة أطباء عدليين اختصاصيين ممن هم في الخدمة للنظر في الاعتراضات المقدمة في شأن التقارير الطبية العدلية ويكون قرارها قطعياً من الناحية الطبية العدلية.



المادة - ١٢ - ترفع قرارات وتوصيات مجلس دائرة الطب العدلي الى الوزير للمصادقة عليها.

المادة - ١٣ - يتولى مدير عام دائرة الطب العدلي ما يأتي :

أولاً - ادارة أعمال الطب العدلي في بغداد وأقسام الطببات العدلية في المحافظات فنياً.

ثانياً - متابعة تنفيذ قرارات مجلس دائرة الطب العدلي.

ثالثاً- ممارسة المهام التي يخوله أياها الوزير او مجلس ادارة دائرة الطب العدلي.

المادة - ١٤ - تتكون دائرة الطب العدلي من الأقسام الآتية:

أولاً - فحص الاحياء .

ثانياً - فحص الاموات .

ثالثاً - مختبرات العلوم العدلية والسموم .

رابعاً - فحص بصمة الحامض النووي .

خامساً - التصوير والاشعة .

سادساً - التخطيط والاحصاء و البحوث و التدريب .

سابعاً - المفقودين .

ثامناً - المقابر الجماعية .

تاسعاً - الهندسة والصيانة .

عاشراً - الإداري والمالي والقانوني .





المادة - ١٥ - تحدد بتعليمات يصدرها الوزير مهام الأقسام المنصوص عليها في المادة ( ١٤ ) من هذا القانون وتشكيلاتها والشروط الواجب توافرها في العاملين فيها.

#### الباب الرابع

#### سير العمل في الطب العدلي

المادة - ١٦ - أولاً : تحليل الوقعات الطبية العدلية المحالة من القضاء والجهات التحقيقية القضائية حصراً الى الطبابة العدلية بموجب سلسلة إدارية وفنية أصولية.

ثانياً : يحيل مدير عام دائرة الطب العدلي أو الطبيب العدلي في المحافظة الواقعة المتعلقة بالوفيات الى القسم أو الشعبة المختصة أو الى لجنة من ثلاثة أطباء عدليين عند الاقتضاء يتم تشكيلها بقرار من مدير عام دائرة الطب العدلي أو مدير عام دائرة صحة المحافظة.

ثالثاً : تعرض الوقعات المتعلقة بفحوصات الأحياء على اللجنة المنصوص عليها في البند ( ثانيا ) من هذه المادة.

رابعاً : تقوم الطبابات العدلية التابعة للقوات المسلحة بفحص الوقعات الطبية العدلية المختلفة الخاصة بمنتسبي القوات المسلحة والمنظورة من قبل المجالس التحقيقية العسكرية أو المحاكم العسكرية وحسب الضوابط المعمول بها في دائرة الطب العدلي.

المادة - ١٧ - أولاً- ينظم الطبيب العدلي أو القسم المختص أو اللجنة ( القائمين بالفحص ) تقريراً طبياً عدلياً بنتائج الفحوص ويصادق عليه المدير العام لدائرة الطب العدلي أو رئيس قسم الطبابة العدلية في المحافظة.



ثانياً- تعرض الوقعات المتعلقة بتقدير العمر والوقعات الماسة بالأخلاق والآداب العامة وفحوصات الشدة على لجنة طبية عدلية من ثلاثة أطباء يرأسها طبيب عدلي.

المادة - ١٨ - أولاً: تشرح الجثة أو تسلم بدون تشريح بقرار مسبب من قاضي التحقيق حصراً وتنظم شهادة الوفاة من أقرب مؤسسة صحية في حالة عدم إجراء التشريح.

ثانياً : لا يقوم الطبيب العدلي بتشريح جثة شخص كان تحت إشرافه أو فحصه أو معالجته انتهت حالته بالوفاة .

ثالثاً : يمكن للطبيب العدلي التوقف عن التشريح عند التوصل لسبب الوفاة وأجابة أسئلة المحقق وله الاستعانة باستخدام التقنيات الحديثة.

المادة - ١٩ - يزود الطبيب العدلي ذوي المتوفى بشهادة وفاة طبية عدلية بعد أكمل عملية تشريح الجثة.

المادة - ٢٠ - لايجوز تشريح الجثة اذا اشتبه بوجود حالة مرضية وبائية من الامراض الخاضعة للوائح الصحية الدولية ويخبر في هذه الحالة قاضي التحقيق والجهات الصحية المختصة بذلك على وجه السرعة.

المادة - ٢١ - أولاً : يحضر الطبيب العدلي عملية فتح القبر بناء على اذن من قاضي التحقيق المختص.

ثانياً: للطبيب العدلي فحص الجثة في المقبرة او نقلها الى القسم المختص.

المادة - ٢٢ - اذا رفض الشخص اجراء الفحص الطبي العدلي عليه تشعر الجهة التحقيقية حالاً لاتخاذ ما يقتضي.



المادة - ٢٣ - للطبابة العدلية ، عند الاقتضاء ان تطلب من قاضي التحقيق المختص الامر بدفن الجثة قبل مضي مدة الشهرين المنصوص عليها في قانون الصحة العامة النافذ.

المادة - ٢٤ - يجوز احالة اي وقعة طبية عدلية من محافظة الى اخرى عند الاقتضاء بقرار من قاضي التحقيق المختص بعد موافقة رئيس محكمة الجنايات المختصة.

المادة - ٢٥ - أولاً : يمنح الأطباء العدليون مخصصات طبابة عدلية مقدارها ٢٠٠% من الراتب الاسمي استثناءً من السقف الأعلى المحدد في قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٨ مع الاحتفاظ بالمخصصات الأخرى التي يتقاضونها حالياً.

ثانياً : يمنح العاملون في الاختصاصات العدلية الساندة مخصصات قدرها ١٥٠% من الراتب الاسمي استثناءً من السقف الأعلى المحدد في قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٨ مع الاحتفاظ بالمخصصات الأخرى التي يتقاضونها حالياً.

ثالثاً : يمنح العاملون من غير المشمولين بالمادة (٢٥/ ثانياً) في الطبابة العدلية مخصصات طبابة عدلية قدرها ١٠٠% من الراتب الاسمي استثناءً من السقف الأعلى المحدد من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم (٢٢) لعام ٢٠٠٨ مع الاحتفاظ بالمخصصات الحالية.

رابعاً : يمنح الأطباء العدليون قطع أراضي في بغداد ومراكز المحافظات لا تزيد مساحتها على ٤٠٠ متر مربع ولا يعمل بأي نص يتعارض مع هذا القانون .

خامساً : يخصص ثلاثة أفراد من حماية الشخصيات لكل طبيب عدلي .

المادة - ٢٦ - أولاً : تطبق أحكام قانون التقاعد رقم ( ٢٧ ) لسنة ٢٠٠٦ على منتسبي الطبابة العدلية عند إحالتهم الى التقاعد ويستثنى من القانون الأطباء العدليون



المحالون الى التقاعد الذين أمضوا خدمة فعلية في مجال الطب العدلي لا تقل عن ( خمسة عشر سنة ) بمنحهم نسبة ٨٠% من الراتب والمخصصات التي كانوا يتقاضونها أثناء الخدمة .

ثانياً : يحال الطبيب العدلي على التقاعد عند اكماله سن السبعين سنة .

المادة - ٢٧ - يستثنى من احكام قانون التدرج لذوي المهن الطبية والصحية رقم ( ٦ ) لسنة ٢٠٠٠ كل من الطبيب وطبيب الاسنان والصيدلاني وذوي المهن الصحية من العاملين في الطبابة العدلية.

المادة - ٢٨ - على الوزير المختص إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة - ٢٩ - يلغى قانون الطب العدلي رقم ( ٥٧ ) لسنة ١٩٨٧ وتبقى التعليمات الصادرة بموجبه نافذة بما لايتعارض مع احكام هذا القانون الى حين صدور ما يحل محلها او يلغيها.

المادة - ٣٠ - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ع. جلال الطالباني

رئيس الجمهورية

د. خضير الخزاعي

### الاسباب الموجبة

نظراً الى اهمية الطب العدلي ولتطويره ودعمه بما يؤمن تغطية مهامه على الوجه الاكمل ، ولغرض رفع كفاءة العاملين فيه ومنحهم المخصصات التي تتناسب مع خطورة عملهم واستقطاب ذوي المهن الطبية والصحية والفنية للعمل فيه.

شرع هذا القانون



باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

قرار رقم (٣٧)

بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (اولا ) من المادة ( ٦١ ) والبند  
( ثالثا ) من المادة ( ٧٣ ) من الدستور .

قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٠

اصدار القانون الاتي:

رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣

قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة

الفصل الاول

التعريف

المادة -١- يقصد بالمصطلحات التالية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزائها :

أولاً- الإعاقة: أي تقييد أو انعدام قدرة الشخص بسبب عجز أو خلل بصورة مباشرة الى أداء التفاعلات مع محيطه في حدود المدى الذي يعد فيه الإنسان طبيعياً .

ثانياً- ذو الإعاقة : كل من فقد القدرة كلياً أو جزئياً على المشاركة في حياة المجتمع أسوة بالآخرين نتيجة إصابته بعاهة بدنية أو ذهنية أو حسية أدى الى قصور في أدائه الوظيفي .

ثالثاً- الرعاية : هي الخدمات الشاملة التي تقدم لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بهدف ضمان حقوقهم.



رابعاً- التأهيل: عملية منسقة لتوظيف الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية لمساعدة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية لتمكينهم من التوافق مع متطلبات بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتنمية قدراتهم للاعتماد على أنفسهم وجعلهم أعضاء منتجين في المجتمع ما أمكن ذلك .

خامساً- الدمج: التدابير والبرامج والخطط والسياسات التي تهدف الى تحقيق المشاركة الكاملة لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في شتى مجالات الحياة داخل المجتمع دون أي شكل من أشكال التمييز.

سادساً- التمييز : أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد بسبب الاعاقة أو الاحتياجات الخاصة يترتب عليها الإضرار أو إلغاء الاعتراف بأي من الحقوق المقررة بموجب التشريعات أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين .

سابعاً- ذوو الاحتياجات الخاص : الشخص الذي لديه قصور في القيام بدوره ومهامه بالنسبة لنظرائه في السن والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبية كالتعليم أو الرياضة أو التكوين المهني أو العلاقات العائلية وغيرها، ويعتبر قصار القامة من ذوي الاحتياجات الخاصة.

### الفصل الثاني

#### الأهداف والوسائل

المادة-٢- يهدف هذا القانون الى تحقيق ما يأتي:

أولاً- رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والقضاء على التمييز بسبب الإعاقة أو الاحتياج الخاص.

ثانياً- تهيئة مستلزمات دمج ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المجتمع.

ثالثاً- تأمين الحياة الكريمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.



رابعاً- احترام العوق وقبول العجز كجزء من التنوع البشري والطبيعة الإنسانية.

خامساً- ايجاد فرص عمل لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في دوائر الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص .

المادة -٣- تتحقق اهداف هذا القانون بالوسائل الاتية:

أولاً- وضع الخطط والبرامج الخاصة لضمان حقوق ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وفق احكام القانون والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تكون جمهورية العراق طرفاً فيها .

ثانياً- الانضمام الى الاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة برعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.

ثالثاً- وضع البرامج والخطط للوقاية من مسببات الاعاقة وجعلها متاحة لنشر التوعية بها .

رابعاً- تأمين المتطلبات العلاجية والخدمات الاجتماعية والتأهيل النفسي والمهني لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذوات العلاقة داخل العراق وخارجه .

خامساً- توفير فرص التعليم العام والخاص والتعليم المهني والعالي لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة للقادرين عليه.

سادساً- تطوير الملاكات العاملة في حقل رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وإنشاء قاعدة بيانات لهم وتحديثها .

سابعاً- الاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص ومواكبة التطورات العلمية في كل ما يتعلق بالاعاقة والاحتياج الخاص والاتصال بالجهات المختصة داخل العراق وخارجه لرفع كفاءة الاداء في هذا المجال .



ثامناً- إقامة المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية والدورات التدريبية والتأهيلية داخل العراق وخارجه .

تاسعاً- منح ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة هويات خاصة .

عاشراً- تشجيع تصنيع الأجهزة والمعدات التي يحتاجها ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

### الفصل الثالث

#### هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

المادة - ٤ - ٤- اولاً - تؤسس هيئة تسمى (هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة) تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ويمثلها رئيس هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

ثانياً- ترتبط الهيئة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

ثالثاً- يكون مقر الهيئة في مدينة بغداد ولها فتح أقسام في مراكز المحافظات غير المنتظمة في إقليم.

المادة - ٥ - ٥- أولاً- يرأس الهيئة موظف بدرجة خاصة يعين وفقاً للقانون .

ثانياً- لرئيس الهيئة نائبان أحدهما للشؤون الفنية والآخر للشؤون الادارية ويكون كل منهما بدرجة مدير عام حاصل على الشهادة الجامعية الاولى في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص وله خدمة لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة وعلى ان يكون احدهما من ذوي الإعاقة.

المادة - ٦ - ٦- يدير الهيئة مجلس إدارة يتكون من :

أولاً- رئيس الهيئة

رئيساً

ثانياً- نائبي رئيس الهيئة

أعضاء





ثالثاً- ممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء

عضواً لا يقل عنون وظيفته عن مدير عام

رابعاً- ممثل عن الوزارات والجهات الآتية

أعضاء بدرجة مدير عام

أ- وزارة المالية

ب- وزارة الدفاع

ج- وزارة التجارة

د- وزارة العدل

هـ- وزارة الداخلية

و- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

ز- وزارة التربية

ح- وزارة الصحة

ط- وزارة الإسكان والأعمار

ي- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ك- وزارة التخطيط

ل- وزارة الشباب والرياضة

م- مفوضية حقوق الإنسان

ن- ممثل عن حكومة إقليم كردستان

خامساً- أ- (٧) سبعة أعضاء من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

ب- (٢) عضوين من الأشخاص المهتمين في شؤون ذوي الإعاقة.

ج- (٢) عضوين من الأطباء المختصين في شؤون العوق .



سادساً- للمجلس الاستعانة بذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة في تنفيذ مهامه.

سابعاً- يسمي رئيس هيئة ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة الاعضاء المنصوص عليهم في البند(خامساً) من هذه المادة، على ان يراعى تنوع العوق ومن ذوي الخبرة والكفاءة.

المادة-٧- يحدد رئيس الهيئة مكافآت أعضاء مجلس الادارة من غير الموظفين وفقاً للقانون .

المادة-٨- أولاً - مدة العضوية في مجلس الادارة (٤) أربع سنوات.

ثانياً- تنظم اجتماعات المجلس ونصاب انعقاده وسير العمل فيه وكيفية اتخاذ القرارات والتوصيات بنظام داخلي يصدره رئيس الهيئة بعد مصادقة مجلس الادارة عليه.

المادة-٩- أولاً- يتولى مجلس إدارة الهيئة المهام الآتية:

أ- رسم وإقرار السياسة العامة لعمل الهيئة في رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وتأهيلهم ومتابعة إجراءات تنفيذها .

ب- اقتراح مشروع الموازنة السنوية وملاك الهيئة .

ج- إقرار الحسابات الختامية ورفعها الى الجهات المختصة وفقاً للقانون .

د- اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية .

هـ- الإشراف والمتابعة على تأمين المتطلبات الخاصة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في جميع المجالات بالتنسيق مع الجهات المختصة ذوات العلاقة .



و- اقتراح سياسة التوظيف لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة من خلال إعداد برامج ووصف للوظائف التي من الممكن إشغالها من قبلهم .

ز- تشكيل اللجان وتسميتها وتحديد اختصاصاتها .

ح- وضع الخطط لما يأتي:

١- التدريب واعداد البحوث .

٢- التوعية الوطنية الشاملة للوقاية من حدوث العوق وتخفيف حدته ومنع تفاقمه .

ط- الموافقة على فتح أقسام للهيئة في المحافظات غير المنتظمة في إقليم .

ي- الموافقة على ضوابط واجراءات منح الهويات الخاصة بالمشمولين بأحكام هذا القانون .

ك- رفع تقارير نصف سنوية الى مجلس الوزراء عن نشاط الهيئة .

ل- مراقبة ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

م- الاشراف على إعداد الموازنة العامة للهيئة وعرضها على مجلس الادارة.

ن- دعوة واستضافة الخبراء والمختصين وحسب حاجة الهيئة لحضور اجتماعات مجلس الادارة دون التصويت .

ثانياً- للمجلس تخويل مهامه الى رئيس الهيئة .

#### الفصل الرابع الهيكل الاداري

المادة - ١٠- تتكون الهيئة من التشكيلات الاتية :

أولاً- الدائرة الادارية والمالية والقانونية .



ثانياً- دائرة التخطيط والمتابعة .

ثالثاً- دائرة التأهيل الطبي والمجتمعي والتربوي والمهني.

رابعاً- قسم الاعلام .

خامساً- قسم شؤون الاقاليم والمحافظات .

سادساً- قسم التدقيق والرقابة الداخلية .

سابعاً - مكتب رئيس الهيئة .

المادة - ١١ - أولاً- يدير الدوائر المنصوص عليها في المادة (١٠) من هذا القانون موظف بعنوان مدير عام حاصل على شهادة جامعية أولية في الاقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص ولديه خدمة لا تقل عن (١٥) خمس عشرة سنة .

ثانياً- يدير الاقسام ومكتب رئيس الهيئة المنصوص عليها في المادة (١٠) وفروع الهيئة المنصوص عليها في المادة (٩/ اولا / ط) من هذا القانون موظف بعنوان مدير حاصل على الشهادة الجامعية الاولى في الاقل ولديه خدمة لا تقل عن (٨) ثماني سنوات ويرتبط برئيس الهيئة.

### الفصل الخامس

#### ميزانية الهيئة

المادة- ١٢- تتكون ايرادات الهيئة مما يأتي :

أولاً- ما يخصص للهيئة من الموازنة العامة الاتحادية .

ثانياً- المنح والهبات والتبرعات من داخل العراق بموافقة الجهة المختصة.

المادة - ١٣- لا يجوز للهيئة أن تحصل على الأموال والمنح والهبات والتبرعات من شخص أجنبي أو جهة أجنبية إلا بموافقة مجلس الوزراء.



المادة-١٤- تخضع حسابات الهيئة الى رقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية.

المادة-١٥- تتولى الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة المدرجة ادناه المهام الاتية :

أولاً- وزارة الصحة وتتولى ما يأتي :

أ- تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية بما فيها الارشاد الوراثي الوقائي واجراء الفحوصات والتحليلات المختبرية المختلفة للكشف المبكر عن الامراض واتخاذ التحصينات اللازمة .

ب- وضع وتنفيذ البرامج الوقائية والتثقيف الصحي بما فيها إجراء المسوحات المختبرية والميدانية للكشف المبكر عن الاعاقات .

ج- تقديم خدمات التأهيل الطبي والنفسي والخدمات العلاجية بمستوياتها المختلفة .

د- تقديم الرعاية الصحية الاولية للمرأة المعاقة أو التي تحتاج الى رعاية خاصة خلال فترة الحمل والولادة وما بعدها .

هـ- منح التأمين الصحي مجاناً لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة .

و- تسجيل الاطفال الذين يولدون وهم أكثر عرضة للاصابة بالاعاقة ومتابعة حالاتهم .

ز- التنسيق مع الجهات ذوات العلاقة لتوفير المتطلبات الحياتية والاجتماعية التي تسهل زج المعوق بالمجتمع بصورة طبيعية وفاعلة .

ح- التأهيل المجتمعي لذوي الاعاقة من خلال توصيف المشاريع الفردية والمشاركة بما يتلاءم وحالتهم الصحية وتقديم المشورة الفنية للجهات المعنية بتقديم واعداد السكن لهم .



ط- السعي الى تأمين تكاليف العلاج داخل العراق وخارجه بما فيها اجراء العمليات الجراحية وأية متطلبات أخرى.

ي- تحديد نسبة العجز من قبل لجنة طبية مختصة حسب التعليمات الصادرة من قبل وزارة الصحة والخاصة بتحديد درجة العجز في ١٦/١١/١٩٩٨ ويحدد على ضوءها فئات ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة المشمولين بأحكام هذا القانون.

ثانياً- وزارة التربية وتتولى ما يأتي :

أ- تأمين التعليم الابتدائي والثانوي بأنواعه لذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وبرامج التربية الخاصة والدمج التربوي الشامل والتعليم الموازي .

ب- الإشراف على المؤسسات التعليمية التي تعنى بتربية وتعليم ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة .

ج- إعداد المناهج التربوية والتعليمية التي تتناسب واستعداد ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة.

د- تحديد وتوفير التجهيزات الاساسية التي تساعد ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة على التعليم والتدريب مجاناً .

هـ- توفير الملاكات التعليمية والفنية المؤهلة للتعامل مع التلاميذ والطلبة ومنحها المخصصات المهنية المطلوبة ومن مرحلة الطفولة المبكرة .

ثالثاً- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتتولى ما يأتي :

أ- توفير فرص التعليم لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وامكانياتهم .



ب- إعداد ملاكات تعليمية متخصصة فنية مؤهلة للعمل مع مختلف فئات ذوي الإعاقة و الاحتياجات الخاصة .

ج- تخصيص مقعد دراسي واحد في كل اختصاص للقبول في الدراسات العليا لذوي الإعاقة و الاحتياجات الخاصة.

رابعاً- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتتولى ما يأتي :

أ- التدريب المهني المناسب لذوي الإعاقة و الاحتياجات الخاصة وتطوير قدراتهم وفقاً لحاجات سوق العمل وتدريب المدرسين العاملين في هذا المجال.

ب- توفير فرص متكافئة في مجال العمل والتوظيف وفق مؤهلات ذوي الإعاقة و الاحتياجات الخاصة .

ج- إلزام دوائر الدولة و القطاع العام و المختلط و تشجيع القطاع الخاص بتشغيل ذوي الإعاقة و الاحتياجات الخاصة وفق نسب معينة مع مراعاة نوع الإعاقة و العمل .

د- توفير أنواع معينة من الاعمال تتناسب مع نوع ودرجة العوق للموظف الذي يصاب بالعوق أثناء الخدمة أو من جرائها إذا كان قادراً على الاستمرار بالخدمة بعد الاصابة و تأهيله للقيام بهذه الاعمال الجديدة.

هـ- تقديم معونات شهرية لذوي الاعاقة و الاحتياجات الخاصة من غير القادرين على العمل وفقاً للقانون.

و- تدريب أسر ذوي الاعاقة و الاحتياجات الخاصة على كيفية التعامل السليم معهم و العناية بهم و رعايتهم بصورة لاتمس كرامتهم و انسانيتهم .



ز- دمج الطفل ذو الإعاقة ورعايته التأهيلية داخل أسرته، وفي حالة تعذر ذلك تقدم له الرعاية البديلة .

ح- الاشراف على جميع المؤسسات والمراكز التي تعنى بتأهيل ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ورعايتهم وإعانتهم ومنح التراخيص لها .

ط- إصدار التعليمات والضوابط اللازمة لتلبية متطلبات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في تصاميم الأبنية والمرافق العامة وتكون ملزمة لدوائر الدولة كافة والقطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص والجهات ذوات العلاقة.

خامساً- وزارة الشباب والرياضة وتتولى ما يأتي :

أ- إنشاء المراكز والنادية الرياضية ودعمها بهدف فتح المجال لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لممارسة أنشطتهم المختلفة بما يلبي حاجاتهم ويطور قدراتهم .

ب- دعم مشاركة المتميزين رياضياً من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في الأنشطة والمؤتمرات الوطنية والدولية .

ج- إدخال البرامج والأنشطة الرياضية والترويحية ضمن برامج المؤسسات والمراكز والمدارس العاملة في مجال الإعاقة وتوفير الملاكات المتخصصة والتجهيزات المناسبة .

سادساً- مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل ويقومان بما يأتي :

أ- مراعاة الظروف الصحية لذوي الإعاقة والاحتياج الخاص في أماكن التوقيف والحجز والسجون إذا اقتضت طبيعة القضية وظروفها اتخاذ هذه الإجراءات .





ب- توفير التقنيات المساعدة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بما في ذلك ترجمة لغة الإشارة وأية تقنيات أخرى تساعد في الدفاع عن حقوقهم أو التمتع بمركز مساو للطرف الآخر في الدعوى .

سابعاً- وزارة النقل وتتولى ما يأتي :

أ- تهيئة وسائل النقل العام لتحقيق تنقل ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ومرافقيهم بأمن وسلامة مجاناً.  
ب- إلزام الشركات السياحية بتأمين واسطة نقل واحدة في الأقل بمواصفات خاصة تكفل لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة استخدامها والانتقال بها بيسر وسهولة.

ج- تخفيض أسعار تذاكر السفر الجوي لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة بمقدار (٥٠%) خمسين من المئة ولمرتين في السنة الواحدة .

ثامناً- وزارة الاعمار والاسكان وتتولى ما يأتي :-

أ- تأمين السكن الملائم لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وفق خطة الحكومة للاسكان.

ب- تطبيق متطلبات الابنية المؤسسية الرسمية الخاصة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة الصادرة عن الجهة ذات العلاقة على الابنية القائمة من خلال إعادة تأهيلها .

تاسعاً- وزارة التخطيط وتتولى ما يأتي :

أ- توفير قاعدة بيانات عن ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في جمهورية العراق حسب العمر ونوع العوق من خلال المسوحات الاسرية والقطاعات ذوات العلاقة برعايتهم .



ب- التخطيط لبرامج ومشاريع رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في المجالات كافة ضمن الخطط السنوية والاستراتيجيات التي تعتمدها الدولة .

### الفصل السادس

#### الامتيازات والإعفاءات

المادة-١٦- أولاً- تخصص الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وشركات القطاع العام وظائف لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة لا تقل عن (٥%) خمس من المئة من ملاكها .

ثانياً- يلتزم صاحب العمل في القطاع المختلط باستخدام عامل واحد من ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ممن تتوافر فيهم الحد الأدنى من المؤهلات المطلوبة إذا كان يستخدم عدداً من العمال لا يقل عن (٣٠) ثلاثين ولا يزيد على (٦٠) ستين عاملاً و(٣%) ثلاثة من المائة في الأقل من مجموع العمال إذا كان يستخدم أكثر من (٦٠) ستين عاملاً.

المادة-١٧- يمنح ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ما يأتي :

أولاً- إعفاء نسبة (١٠%) عشرة من المئة من مدخولاته من ضريبة الدخل.

ثانياً- قروض ميسرة وفقاً للقانون .

ثالثاً- إعانة نقدية شهرية تتناسب مع نسبة العجز المقدر من لجنة طبية ووفقاً لقانون شبكة الحماية الاجتماعية.

المادة-١٨- تعفى من الضرائب والرسوم وسائل النقل الفردية والجماعية الخاصة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة إذا كانت مستوردة منهم مباشرة أو من الهيئة ويجدد الإعفاء بعد مرور (٥) خمس سنوات قبل شراء سيارة أخرى، وتستوفي الرسوم والضرائب عند انتقال الملكية لشخص غير ذي إعاقة واحتياج خاص قبل إنتهاء المدة .



المادة -١٩- لذوي الاعاقة ممن درجة عجزهم تحول دون تلبية متطلبات حياتهم العادية ويحتاجون لمن يلازمونهم لقضاء حاجاتهم بشكل مستمر، والتي تحدد من قبل لجنة طبية مختصة وحسب التعليمات الصادرة من قبل وزارة الصحة في ١٦/١١/١٩٩٨ والخاصة بتقدير درجة العجز، لهم حق المعين المتفرغ وعلى نفقة الحكومة ويستحق المعين المتفرغ الحقوق الاتية:

١- اذا كان المعين المتفرغ موظفا ويتقاضى راتباً من الدولة يمنح اجازة براتب تام مع المخصصات الثابتة وبقية الامتيازات اسوة باقرانه في الوظيفة ويجدد التفرغ سنويا.

٢- اذا كان المعين المتفرغ ليس من موظفي دوائر الدولة يمنح راتباً شهرياً يعادل راتب الحد الادنى في سلم رواتب الموظفين.

٣- تحجب عن المعين المتفرغ الذي يعود الى عمله السابق او الذي ينصرف الى الدراسة داخل او خارج العراق الامتيازات التي منحت له في هذا القانون.

### الفصل السابع

#### العقوبات

المادة -٢٠- يعاقب صاحب العمل بغرامة مقدارها (٥٠٠٠٠٠) خمسمئة ألف دينار عند مخالفته أحكام البند (ثانياً) من المادة (١٦) من هذا القانون .

المادة -٢١- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (٦) ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠) خمسمئة ألف دينار أو بالعقوبتين معاً كل من ادعى خلافاً للحقيقة انه من ذوي الاعاقة او يحتاج الى رعاية خاصة ويحصل على اعفاء او تسهيل او امتياز او منحة مما نص عليه في هذا القانون ، على ان تسترجع المبالغ والامتيازات كافة التي منحت له.



المادة - ٢٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (٦) ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن (٥٠٠٠٠٠) خمسمئة الف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار كل ذي اعاقة أو أحتياج خاص أستغل عاهته أو عوقه كوسيلة للتسول.

### الفصل الثامن

### أحكام عامة

المادة - ٢٣ - يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩٤٤) لسنة ١٩٨٥ .

المادة - ٢٤ - أولا : يلغى قانون هيئة رعاية مقاتلي القادسية وأم المعارك الخالدة رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٠ .

ثانيا: تنتقل كافة موجودات وعقارات وحقوق الهيئة المذكورة في الفقرة (أولا) إلى الهيئة المشكلة بموجب المادة (٤) من هذا القانون .

المادة - ٢٥ - يصدر رئيس الهيئة تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة - ٢٦ - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ع. جلال الطالباني

رئيس الجمهورية

د. خضير الخزاعي

### الاسباب الموجبة

لرعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة وتأهيلهم لدمجهم في المجتمع، ونشر التوعية بالعوق والوقاية منه وللمساهمة في توفير أسباب الحياة الكريمة للمشمولين بأحكام هذا القانون، ولغرض تنسيق العمل والمهام بين الوزارات ذوات العلاقة بما يحقق ذلك. شرع هذا القانون .



## الفهرس

الصفحة	الموضوع	الرقم
	قوانين	
١	قانون الصحة الحيوانية	٣٢
٢٥	قانون الطب العدلي	٣٧
٣٦	قانون رعاية ذوي الاعاقة والاحتياجات الخاصة	٣٨

**E.mail : lgiaw\_moj\_iraq@moj.gov.iq**

**Http// : www.Legislations.gov.iq**

**البريد الالكتروني**

**الموقع الالكتروني**

له چاپخانه كاني خانه ي گشتي كاروباري پۇشنبيري چاپكراوه

نرخي ۷۵۰ دیناره

طبع في مطابع دار الشؤون الثقافية العامة

السعر ۷۵۰ دینار